البيان الختامي

للمؤتمر الوطني الأردني الأول للوقاية من العنف ضد الأطفال والنساء "الواقع والتحديات"

١٨و١٩ كانون أول ٢٠١١

شبكة المهنيين الأردنيين للوقاية من العنف ضد الأطفال

وعيا بالمفاهيم العلمية المتعلقة بالوقاية والحماية من كافة أشكال العنف الموجه ضد الأطفال والنساء، **وتقديرا** للجهود الحكومية والتطوعية، في مجال حقوق الطفل والمرأة وحمايتهما من كل ما ينتقص من حقوقهما أو ينتهكها، **واستثمارا** في دور المهنيين الأردنيين في القطاعات المعنية في مجال الوقاية والحماية من العنف ضد الاطفال والنساء، **والتزاما** بمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالمقومات الحضارية والثقافية العربية، وبالمواثيق والاتفاقيات الدولية والإسلامية والعربية، وبمبادرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالواجبات والمسئوليات الأخلاقية المهنية للقطاعات الصحية والإجتماعية والتربوية والقضائية والإعلامية، **وتعزيزا** لإنطلاقة شبكة المهنيين الأردنيين للوقاية من العنف ضد الأطفال في مؤتمرها الاول الذي عقد بعمان تحت عنوان "المؤتمر الأردني الوطني الأول للوقاية من العنف ضد الأطفال والنساء الواقع والتحديات" بتاريخ ١٨ و١٩ كانون أول ٢٠١١ تحت الرعاية الملكية السامية لجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة.

نقر نحن المهنيين الأردنيين العاملين في القطاعات الصحية والإجتماعية والقانونية والتربوية، والإعلامية، المجتمعين في مؤتمر الشبكة الأول إنتماءنا كأعضاء في شبكة المهنيين الأردنيين للوقاية من العنف ضد الأطفال والنساء، ونعلن الوثيقة المرجعية أدناه كمخرج أولي في نهاية أعمال هذا المؤتمر، تمهيدا لإقرار خارطة طريق تتعامل مع التحديات والعوائق والفجوات، قائمة على مداخلات الباحثين الرئيسين في محاور المؤتمر وتقارير المقررين ومداخلات الحضور.

التوصيات

الحكومة:

١. مراجعة التشريعات والسياسات القائمة للتوافق مع إتفاقيات الأمم المتحدة، وقياس مدى الإلتزام بها وآليات تفعيلها.
٢. إستعراض الأطر العامة، والنظم والخدمات من أجل تحديد الثغرات والعوائق والتخطيط للتغلب عليها.
٣. مراجعة وتطوير الإستراتجيات والسياسات الوطنية وإعداد خطة عمل خاصة بها.
٤. تحديد المسئوليات وآليات التنسيق والرصد وتبادل التقارير بين القطاعات المهنية.
٥. تنظيم سبل تقديم الخدمات من خلال إدخال معايير لها، ورصد الإلتزام بهذه المعايير وتفعيلها.
٦. تنظيم سبل التبليغ من خلال وضع معايير قانونية وإجرائية لضمان التنفيذ.
٧. إيجاد وتفعيل آليات تقديم الشكاوي لمراقبين مستقلين حول القضايا المتصلة بحقوق الأنسان (المرأة والطفل).
٨. تنظيم موارد مناسبة للخدمات القائمة الممولة من القطاع العام، مع تحديد التمويل الملائم لتنفيذ الإستراتجيات وخطط العمل الوطنية.
٩. إدخال التدابير اللازمة لضمان حماية الضحايا وضمان إستفادتهم من التأمين الصحي الشامل.
١٠. إدخال مؤشرات العنف في النظم الوطنية المعنية بجمع البيانات وتوفير البيانات المفصلة حول العنف والحرص على نشرها وتعميمها.
١١. تحديد مسؤولية الدولة تجاه تنظيم حملات إعلامية فاعلة لزيادة المعرفة والاتجاهات الايجابية العامة حول الوقاية والحماية من العنف ضد الطفل والمرأة.
١٢. دعوة الحكومة للاعلان عن الموازنة المخصصة لبرامج تامين حقوق الاطفال والمراة والمتضمنة في موازنتها العامة.

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية:

١. دعم مأسسة البرامج المتعلقة بمواجهة العنف لدى المؤسسات العاملة في هذا المجال.
٢. تبادل المعلومات والتنسيق، والإتفاق على الأولويات، والحد من الإزدواجية.
٣. تقديم المساعدات التقنية، بما يتفق مع البيئة العربية الإسلامية، من أجل بناء القدرات وتعزيز السياسات والنظم والخدمات القائمة.
٤. ضمان أن يتم أخذ بعين الإعتبار الأتجاهات والسلوكيات للعاملين ضمن التدريب المهني لهم.
٥. توسيع شبكة الجهات العاملة في مجال التعامل مع العنف ضد المرأة والطفل.
٦. المساهمة في تطوير منهجيات البحث العلمي القابلة للمقارنة دوليا.
٧. المساهمة في إدخال البيانات المتعلقة بالعنف في البرامج الإحصائية الوطنية.
٨. تقديم الدعم الفني لبناء انظمة مساءلة ومتابعة وتقييم.
٩. الإعتماد على قصص النجاح الموثقة في مجال الوقاية والحماية من العنف ودعمها لإستخدامها في تصميم حملات وبرامج كسب التأييد المجتمعي.
١٠. ضمان أن تشمل مشاريع الامم المتحدة آليات الوقاية والحماية للأشخاص ذوي الإعاقات من الأطفال والنساء.

الإعلام:

١. قيام الأعلام بتعزيز الصور الإيجابية للعلاقات الأسرية.
٢. بناء قدرات الأعلاميين لتغطية حالات العنف الأسري كقضية وليس كخبر، وتجنب الإثارة وتفاقم العنف الذي تعرضت له الضحية.
٣. برامج لتدريب الإعلاميين في مجال الوقاية والحماية من العنف ضد الطفل والمرأة.
٤. تعزيز وتنمية العلاقة بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية مع المؤسسات العاملة في مجال الإستجابة للعنف.

منظمات المجتمع المدني:

١. تطوير برامج ومرافق ورفع وعي لدعم الضحايا والمعنفين ليدركوا ما لهم من حقوق وليكونوا قادرين على العيش بصورة مستقلة لتنمية مهاراتهم.
٢. المساعدة في دمج الضحايا في المجتمع.
٣. المساهمة في توصيل أراء الأطفال والنساء إلى متخذي القرار ومقدمي الخدمات الحكومية، والدعوة للمطالبة بحقوقهم.
٤. المساهمة في تقييم الخدمات النوعية ورصدها والتعاون مع الباحثين في دعم البحوث التطبيقية التي تساعد في تطوير الخدمات.
٥. تعزيز الوعي والفهم العام لحقوق الأطفال والنساء بالحملات الإعلامية، والتدريب حول قضايا المساواة.

مقدمي الخدمات

١. تحديد العوائق التي تحول دول وصول الضحايا لمقدمي الخدمات.
٢. التأكد من تلقي العاملين للتدريب المناسب والكافي، وتحديد أهداف التدريب.
٣. إشراك مقدمي الخدمات ومنظمات المجتمع المدني في وضع خطط التدريب.
٤. أدخال تدابير التعامل مع الحالات، ونظم الإحالة والسجلات الألكترونية من أجل تنسيق وتكامل الخدمات.
٥. دعم برامج المحاكم الصديقة للأطفال.
٦. ضمان إعلام الضحايا بحقوقهم وبأليات تقديم الشكاوي وفق الاطر المحددة قانونياً.

المؤسسات الأكاديمية:

١. ضمان إشتمال الدورات التدريبة للمهنيين على المعلومات المناسبة والكافية حول العنف بالإرتكاز على مبادئ حقوق الإنسان.
٢. دعم إجراء البحوث النوعية حول العنف الأسري، وحول العوائق التي تواجه الوقاية منه بالتشاور مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وفق الأولويات.
٣. إدخال الوقاية والحماية من العنف ضد الطفل والمرأة في مناهج التعليم الجامعي.

القطاع الخاص:

١. مشاركة قطاع الإتصالات وشركات الإعلام والأنترنت الخاصة في دعم البرامج للوقاية من العنف.
٢. تعزيز المسئولية الإجتماعية لشركات القطاع الخاص لتضمن الدعم المالي لبرامج الوقاية والحماية من العنف ضد الطفل والمرأة.

البلديات:

١. المساهمة في برامج التوعية المحلية.
٢. تعزيز دمج ومشاركة الضحايا في مجتماهم.

الضحايا:

١. برامج دعم الأقران والتدريب والمعلومات والمشورة.
٢. برامج توعية للمقبلين على الزواج حول مهارات الإتصال والتواصل والتربية الجنسية والمهارات الوالدية السليمة.
٣. تصميم وتنفيذ برامج متابعة وإشراف على الأطفال واليافعين بعد خروجهم من دور الرعاية لعمر ٢٥ سنة.
٤. الترويج والدعوة لحقوق الضحايا.
٥. المشاركة في المشاريع البحثية.

قرارت:

١) برقية شكر لجلالة الملك عبد الثاني لمساندته ودعمه الدائم لحقوق الطفل والمرأة.
٢) برقية شكر لجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لرعايتها السامية للمؤتمر والرعاية الملكية لإطلاق الشبكة
٣) برقية شكر لسمو الأمير رعد بن زيد لدعمه المؤتمر ولدعمه المالي للشبكة وأعمالها.
٤) برقية شكر لعطوفة السيدة فالنتينا قسيسية ولمؤسسة نهر الأردن على إستضافة الشبكة والدعم التنفيذي لعقد المؤتمر.
٥) برقية شكر للسيدة منى أدريس الممثل المساعد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمهم الفني والمالي للمؤتمر.
٦) برقية شكر للسيدة مها الحمصي مديرة برامج تنمية الطفولة المبكرة والحماية وصندوق منظمة الأمم المتحدة للطفولة على دعمهم الفني والمالي للمؤتمر.
٧) إعتماد لجان المؤتمر والمقررين لمتابعة توثيق مخرجات المؤتمر ووضع خارطة الطريق للسنوات القادمة بالتعاون مع الخبير المعتمد.
٨) عقد المؤتمر الأردني الوطني الثاني في ١٩ و٢٠ من تشرين ثاني ٢٠١٢
٩) عقد لقاء علمي دوري للشبكة شهريا.